

مستقبل الوطن العربي

أجرى الحوار وقدم له: عبد الحق لبيض مراسل الآداب في المغرب

الدكتور المهدي المنجرة من الباحثين المستقبليين العرب، ومن المثقفين الطلائعيين الذي يقيم للكلمة وزناً، ويعطي للموقف كل أبعاده الأخلاقية والالتزامية. ولذلك ناصبته العداوة اتجاهات متعددة، لا شيء إلا لأنه يملك جرأة المثقف التي تتعالى على كل الحسابات والمصالح الذاتية لمناشدة الحقيقة. ظلّ مستقل الموقف والرأي، فأورثه هذا الاستقلال متاعب يومية، واستقرّ خارج السرب يناضل بالكلمة دون دعاية حزب أو احتفالية صحفية أو سندر نظام.

ولد في الرباط، وتابع دراسته الابتدائية بثانوية غورو. وفي سنة ١٩٤١، انتقل مع عائلته إلى الدار البيضاء حيث تابع دراسته الثانوية. وعام ١٩٤٨ سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث التحق بمؤسسة «بانتي» وهي مؤسسة ثانوية تجريبية. ثم التحق بجامعة كورنل وتخصّص في البيولوجيا والكيمياء. غير أن ميوله السياسية والاجتماعية دفعته إلى المزاجية بين دراسته للبيولوجيا والكيمياء من جهة، والعلوم الاجتماعية والسياسية من جهة ثانية، وفتحت إقامته بأميركا عينيه على العمل الوطني والقومي والعالمي. ومن هذا المنطلق، كان انشغاله بمكتب المغرب ومكتب الجزائر بالأمم المتحدة، كما تحمل مسؤولية رئاسة رابطة الطلاب العرب.

وفي سنة ١٩٥٤ غادر الولايات المتحدة باتجاه إنجلترا لمتابعة دراسته العليا بجامعة لندن في الاقتصاد والعلوم السياسية، وتوجّها بتقديم أطروحته لنيل الدكتوراه في موضوع «الجامعة العربية». وفي سنة ١٩٥٧ عاد إلى المغرب ليعمل أستاذاً بكلية الحقوق التي كانت قد دشنت بداياتها في تلك السنة.

وقد تولّى المنجرة في هذه الفترة إدارة مؤسسة الإذاعة المغربية، والتحق سنة ١٩٦٠ بمنظمة اليونسكو، وبقي فيها خمسة عشر عاماً حيث شغل منصب رئيس قسم إفريقيا. وفي سنة ١٩٦٢ عينه «روني ماهو»، المدير العام لليونسكو آنذاك مديراً عاماً لديوانه. وفي سنة ١٩٧٠ التحق بكلية العلوم الاقتصادية بلندن ليدرس بها أستاذاً محاضراً وباحثاً في الدراسات الدولية. وخلال سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ تولى مهمة المستشار الخاص للمدير العام لليونسكو. وفي تلك الأثناء تأسس «الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية» الذي انتخبه في مؤتمره الثاني ببولونيا رئيساً له لفترة امتدت من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٨١. وفي سنة ١٩٨٢ تأسست بباريس منظمة جديدة باسم «الجمعية العالمية للمستقبليين» التي انتخبته رئيساً لها إلى غاية ١٩٩٠، ليتفرغ بعدها للبحث العلمي والتأطير الأكاديمي.

وقد أصدر الدكتور المهدي المنجرة العديد من المؤلفات والمقالات والأبحاث باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، منها على سبيل التمثيل: التعليم وتحديات المستقبل (١٩٨١)، الحرب الحضارية الأولى (١٩٩١)، القدس العربية، رمز وذاكرة (١٩٩٦)، حوار التواصل (١٩٩٦).

ضرب المفاعل النووي العراقي (١٩٨١)، غزو لبنان (١٩٨٢)، الهجوم الصهيوني على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، العدوان على ليبيا، العدوان الدائم على جنوب لبنان، العدوان الثلاثيني على شعب العراق، الاستسلام العربي في أوصلو، اغتيال حلم الانتفاضة في واي بلانتيشن، والخلاف العربي - العربي (ب) في المستوى الاقتصادي: هيمنة النظام الرأسمالي المتوحش على المجتمعات العربية، تكريس التبعية، ثقل المديونية،

* نرحب بالدكتور المهدي المنجرة باحثاً عربياً بارزاً ومناضلاً حقوقياً جسوراً، وعالمياً مستقبلياً. سنبدأ حوارنا برسم صورة عامة للوضع العربي في مستوياته المختلفة:

(أ) في مستوى الوجود التاريخي للمجتمع العربي، نستطيع أن نشير إلى العديد من الأزمات التاريخية: احتلال فلسطين (١٩٤٨)، العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، الحرب العربية - الإسرائيلية (١٩٦٧ و ١٩٧٣)،

ارتفاع معدلات التضخم، إكراهات المؤسسات النقدية الدولية. ج) في المستوى الاجتماعي: التفاوت الإنتاجي بين القطاعات والجهات، الفقر، الهجرة الداخلية والخارجية، انتشار التجمعات السكنية الهجينة، البطالة في صفوف خريجي الجامعات. د) في المستوى السياسي: غياب الحريات العامة، حرية الاجتماع وإنشاء الأحزاب والمنظمات، تنامي الظاهرة الأمنية في مخططات الأنظمة العربية الحاكمة وفكرها. هـ) في المستوى الثقافي: اختناق الثقافة العربية داخل المؤسسات الرسمية التي تسعى إلى تدجين الثقافة وتطويرها لخدمة سياستها، تراجع المد العقلاني وسيادة خطاب ماضوي لاهوتي يستند إلى شرعية العنف والإلغاء.

تأسيساً على معطيات هذه الصورة بيانورامية للأوضاع العربية، كيف تستشرفون الأفق المستقبلية للمجتمعات العربية وهي تخطو نحو الألفية الثالثة؟

– يمكننا بدايةً الاعتراف بأن هذا التحليل يقدم لنا صورة واقعية في المستويات كافة. ويحتاج كل مستوى أو كل عنصر داخل هذه المستويات إلى دراسة شاملة ومعقدة. غير أننا سنكتفي في هذا المقام بالمقاربة العامة، لنشير إلى أن صورة الأوضاع العربية كما تفضلتم برسمها هي صورة قاتمة لأن صانعيها هم رجال الأنظمة العربية على امتداد القرن العشرين. فالشعوب العربية التي قادت الثورات في بداية القرن وناضلت ضد الاستعمار الأجنبي لا يُمكنها البتة أن تلبّد هذه الوضعية المأزومة. لنبدأ من قضية فلسطين وما قبلها، أي من اللحظة التي قبلت فيها الدول العربية تقسيم فلسطين، وصولاً إلى الاستسلام العربي المعلن في مؤتمر مدريد، ونتساءل: من كان وراء هذه الانتكاسات التاريخية؟ أليسوا هم الحكام والنخب السياسية التقليدية والرجعية العربية؟

إن كل الأزمات التي أتت على ذكرها يمكنني أن أخصها في أزمة واحدة تتمثل في غياب رؤية عربية. فالرؤية القومية التي سادت فترة تاريخية معينة انتهت بعد أن فشلت في تقديم نموذج تنموي. أما الأنظمة العربية الأخرى، باختلاف أنماطها وإيديولوجياتها، فقد ظلت تشكو عقدة مزمنة، وهي عقدة الخوف من شعوبها، ولذلك كانت كل استراتيجياتها تقوم على الهاجس الأمني، فراحت تقوّي نفوذ النخبة الأمنية على حساب النخب السياسية والاقتصادية والفكرية الفاعلة، فصارت الشعوب العربية كلها تحت أنظمة عسكرية أو شبه عسكرية. ولذلك، فإن أي محاولة للتفكير في تقديم رؤية ما تبقى عملية معطلة، تستعيز عنها هذه الأنظمة بخلق تجارب ديموقراطية مصطنعة تخفي وراءها صورة نظام فاشستي عصري قائم على إرادات مافيا نخوية تحافظ على مصالح الاستعمار القديم وتسلم بلدانها لنظام استعماري جديد ينهب خيراتها ويسيطر على مواردها.

أكتفي في هذا المقام بالتركيز على دور السفارات الأجنبية ثقافياً في بلداننا العربية، وأسأل: هل هناك بلد عربي واحد فيه وزارة للثقافة حقيقية؟ الجواب، طبعاً، لا. فوزير الثقافة في أكثر البلدان العربية هو السفير الأمريكي أو السفير الإنجليزي أو السفير الفرنسي. وفي المغرب هل لدينا وزير للثقافة...؟ أمهلوني لحظة لأريك، عبر الانترنت، ماذا تفعل السفارة الفرنسية للثقافة في المغرب. فأين نجد المعلومات الحقيقية عن المتاحف؟ وأين نجد المعلومات عن الكتب التي تصدر؟ ومن الذي يقدم أفضل جائزة للكتاب في المغرب، عنيت جائزة «أطلس»؟ ومن ينظم الندوات في الكليات عن المسرح؟ ومن الذي يُشرف على النشرة الوحيدة التي تعطينا الخبر عن الكتب التي تُنشر في المغرب؟ ومن له سياسة واضحة المعالم في المغرب لتمويل جميع الكتب المكتوبة باللغة الفرنسية؟

أعود فأقول إن أزمنا الحقيقية تكمن في نخبتنا السياسية، التي تعيش الخوف من شعوبها، فتدفع بها إلى إضاعة قيمها. وإذا ظلت هذه العوامل قائمة فإننا لن نستطيع امتلاك رؤية توجّه حاضرنا وتقرّر مصيرنا المستقبلي. بل إن غياب هذه الرؤية قد لا يسمح لنا بفهم ماضيها واستجلاء خصوصياتها ومقوماتها، التي عمل الاستعمار ما أمكن ليدفنها كيما نعيش بماضيها، بعد أن صرنا نعيش باحضرها، ولا نتجاوز حدود المستقبل الذي يرسمه لنا، مادام مستقبلنا مرهوناً سياسياً من طرف الدول الكبرى – وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر إمبريالية في تاريخ الإنسانية – ومرهوناً اقتصادياً من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الذي ليس سوى فرع من الولايات المتحدة الأمريكية، ومرهوناً ثقافياً بهذا الهجوم الثقافي الذي تقوم به جميع الوسائل السمعية البصرية ووسائل الاتصال.

أنتم تعلمون أن الحرب ضد العراق لم يكن الأساسي فيها هو الشعب العراقي الذي أدّى ثمناً باهظاً بأكثر من مليون ونصف مليون شهيد، وإنما هو الإعلان الرسمي من طرف القوى العالمية عن بداية شنّ حرب حضارية يقودها الشمال ضد الجنوب، وتبدو أبرز مظاهرها في سنّ قانون سياسة التدخل السريع في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث لمنع أية محاولة لابتناق تغيير جذري. وهذا ما عشناه من خلال تجارب دول كإثيوبيا والسودان وليبيا والعراق. والظاهر أن مصالح القوى المناهضة للتغيير في بلداننا العربية تأتي مطابقة لمصالح الاستعمار الجديد الذي لن يحتاج – كما كان الوضع في السابق مع الاستعمار القديم – إلى إرسال الجنود أو توظيف الأموال لتمكين حضوره والدفاع عن مصالحه، مادامت الأنظمة العربية القائمة تتكفل بأداء هذه المهمة على الوجه الأكمل. فكيف نستشرف مستقبل الأوطان العربية ونحن لا نثق بحكومتنا وأنظمتنا التي لا تعبر عن قيم شعوبها؟

محطات تاريخنا العربي المظلمة حصيلة حتمية لخيانة الأنظمة العربية

إنّ العالم يعيش اليوم حربَ قيم، ومنّ يستطع أن يفرض قيمه يكن الأقوى حضارياً، وأنظمتنا تفرط في قيم شعوبها وتتلاعب بمستقبلها وتعرض أوضاع أجيال قادمة لزحف الأنظمة الاستعمارية. فكيف تعيش

الأجيال القادمة وهي مُفرغة من قيمها؟ هذه هي مشكلتنا الرئيسية. وأذكر في السياق نفسه أنّ مسؤولية أمريكية، ضمن الفريق الذي كان يفاوض بشأن خوصصة الهاتف والتنافس الدولي المتعلق بالتسابق نحو امتلاك أسواق للاتصال، كانت قد صرحت في نهاية المفاوضات بأنّ الأمر لم يكن يعني عند الفريق الأمريكي الأرباح (التي ستستفيد منها الشركات الأمريكية أصلاً في عالم الاتصال) وإنّما كان همّ هذا الفريق هو النجاح الذي سيحققونه على مستوى غرس القيم الأمريكية وفرضها على الأمم والحضارات الأخرى.

هذه هي الحرب الحقيقية التي تواجهنا، والتي كانت قد أعلنت عنها منظمة التجارة العالمية التي بدأت تفرض علينا التفكير في البعد الأوروبي المتوسطي كيما تُخلخل قيمنا العربية - الإسلامية. وهذه القيم الجديدة التي تصرّفها المنظمات الدولية داخل بلداننا هي التي دفعت مثلاً العديد من الشباب العرب إلى الهرولة إلى برشلونة وبروكسيل وستراسبورغ ليطلبوا المساعدات وليتكلموا بافتخار عن مستقبل العالم العربي مع أوروبا، في وقت يعرف فيه الجميع مجهودات هذه الأخيرة لإقصاء العالم العربي ونعته بالنعوت السيئة (كـ «الوحشية» و«البدائية» و«الإرهاب»). وفي الوقت الذي كان يجب فيه أن يحتج هؤلاء الشباب المثقفون وعمدة المستقبل العربي على الممارسات والسلوكات اللاحضارية التي يتعرّض لها الإنسان العربي في أوروبا من عنصرية وانتهاك لحياته، فإنهم فضلوا - كأنظمتهم - الوقوف على أبواب أوروبا للاسترزاق. فهل هذا هو الذي سيصنع مستقبلنا العربي؟

لكنّ ما بالنا نقف عند هذه الحدود لا نبرحها حين نصف أزمت العالم العربي؟ ما بالنا ننسى الماضي ونحن نكشف عن عيوب لحظتنا التاريخية ونستشرف مستقبلنا، إنّ قدر أن يكون لنا مستقبل مع أنظمتنا الجامدة؟ لم لا نصرّح بأنّ هذا العالم العربي - في بعده الجيوسياسي، لا في بعده الحضاري - اختراع غربي أو خارطة رسمها الإنجليز والفرنسيون وجاؤوا بحكام ما نزال إلى اليوم نوّدي ضريبة بلادتهم وتبعيتهم السياسية للغرب، وبعد ذلك جاؤوا بدركي كي يراقب هذا التقسيم المبارك، وعيّنت به إسرائيل بدع من حكّامنا العرب؟ فهل كنا نتصوّر استمرار «إسرائيل» يوماً

واحداً دون تعاون من الأنظمة العربية والعملاء العرب، ومنهم حكّام ساهموا في توطيد دعائم الكيان الصهيوني الوليد أكثر ممّا دعمه وعدّ بلفور سنة ١٩١٧؟ ونحن نصل إلى اللحظة الراهنة نجد خلفاء هذه الأنظمة يقومون باستكمال ما كان قد بدأه أسلافهم. وإتني أوكد لكم أنّ كل ما ذكرتموه من محطات مظلمة في تاريخنا العربي المعاصر لم يكن سوى حصيلة حتمية لخيانة كبرى اقترفتها أنظمتنا في حق شعوبها!

أثار انتباهي، في ختام حديثكم، مسألة علاقة المجتمع العربي بالقرن الحادي والعشرين. والحديث عن هذا القرن الجديد أضحى موضةً تلوكها خطابائنا السياسية والاقتصادية والفكرية، دون أن نتوقف لحظةً لتساءل ماذا يعني لنا، نحن العرب، القرن الحادي والعشرون وسط زخم من الانكسارات والإحباطات التي عاينناها طوال القرن العشرين؟ لا أخفيكم أنني لا أحمس كثيراً للحديث عن القرن الجديد لسبب بسيط، وهو أنّ لهذا القرن مرجعية لا تخصني باعتباري مواطناً عربياً. فهو أفق زمني قرّره حضارة أخرى واستعدت له وأسست كل مشاريعها على توقعاته المفترضة. فهل، نحن العرب، شاركنا في التأسيس له؟ بالطبع لا! فالمطلوب منّا الآن، كحضارة عربية، التفكير في القرون اللاحقة، أي القرون التي تأتي بعد القرن الحادي والعشرين، لأنّ المنطق كان يفرض علينا التفكير في القرن الجديد قبل خمسين سنة أو ستين سنة، لا اليوم! لقد كان يجب التفكير فيه جدياً من خلال إطلاق مشاريع محاربة الأمية والجهل، لأنه إذا كانت لديك نسبة أمية تصل إلى حدود ٦٠٪، إضافةً إلى أمية المثقفين التي تصل نسبتها إلى حدود ٧٠٪ من خريجي الجامعات الذين لا يقرأون ولا يتابعون أوضاعهم السياسية والفكرية، فكيف يتأتى لك التفكير في القرن الحادي والعشرين، قرن المعرفة والتكنولوجيا؟ كيف نفكر في القرن الحادي والعشرين، وجراندنا نفسها لا تُقرأ إلا بنسب ضعيفة؟ وكيف نتطلع إلى قرن المعرفة، وأشهر مبدعينا ومفكرينا لا يستطيعون تصريف سوى بضع مئات من إنتاجهم في مجتمع من مليار نسمة؟ هذه في رأيي هي المعركة الكبرى التي تنتظرنا جميعاً، وهي معركة لا يمكننا أن نخوضها في ظلّ سيطرة أنظمة تشجع الجهل وتقوي أسباب الثقافة الاستهلاكية. وعندما ندرك تحرّزنا الثقافي، سيكون في وسعنا امتلاك رؤية حقيقية نستطيع من خلالها اختراق حاجز الزمن والانطلاق في المساهمة الفعّالة في بناء حضارة كونية نضفي عليها هويتنا وقيمنا، وبالتالي، نتمكّن من تجاوز كل هذه الإحباطات والهزائم التي كان بالإمكان أن يتجاوزها العرب لو توفرت لهم أنظمة ديمقراطية حقيقية، أنظمة تستمد مشروعيتها من الشعب لا من الحلفاء الخارجيين.

* أعتقد أنّ المجتمع أصبح مدركاً لضرورة التغيير. فكيف تتصورون مشهد التحول والتغيير الذي يمكن أن

تعييشه المجتمعات العربية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين؟

– هناك في رأيي ثلاثة سيناريوهات ممكنة. أولاً، سيناريو الاستقرار والاستمرار. وهذا السيناريو يعني أن تستمر الأمور على ما هي عليه، ولذلك، فإنها تحتاج إلى دعم من البنك الدولي، والجيوش الأجنبية التي تستوطن البلاد العربية وتؤدي لها فواتير الإقامة. غير أن الاستقرار البيولوجي يعني الموت وتعطيل الإبداع والخلق والابتكار. وهذا السيناريو الذي يسمّى عادةً بـ «ستاتوسكو» غير ممكن في حياة الشعوب.

السيناريو الثاني هو سيناريو الإصلاح، الذي كان قد تعطل نظراً إلى استمرار السيناريو الأول. ويمكن لهذا السيناريو أن ينجح بنسبة ٣٠٪؛ إلا أن ذلك يظل رهناً بسرعة التدخل لإقامة الإصلاحات، والوعي بالإكراهات التي تستوجب منا معالجة فورية وجذرية لمسائل مثل: مسألة الديمقراطية وشروطها الضرورية، والعمل على وضع دعائم المجتمع المدني. غير أن هذا السيناريو كلما تأخر العمل به صار من المتعذر الإقدام على إصلاحات فاعلة وناجحة. أنا لا أقصد هنا الثورة ولا أبغي إشعال نار الفتنة، وإنما أدعو إلى أن يجتمع الكل سريعاً على مائدة المفاوضات، وأن يتم التسامح في العديد من الأمور... وإن كنت، شخصياً، أرى أن المشكلة التي تواجه هذا السيناريو تكمن في عدم وجود قوة سياسية في أي بلد عربي قادرة على تقديم برنامج تغيير عن طريق الإصلاح.

* ولماذا تتقصدون، في هذا المقام، تغييب النموذج المغربي في الإصلاح السياسي؟

– ليس هناك نموذج إصلاح مغربي، وإنما هناك خيانة كبرى قامت بها نخبة سياسية في حق تاريخها النضالي. لقد تنازلت هذه النخبة كثيراً من أجل الدخول في لعبة نتيجتها غير مضمونة. وأفضل أن لا أناقش هذا الوضع وأن لا أجيّب عن أي سؤال يحرف الحقيقة التاريخية. فالذي أعيشه في بلدي هذه السنوات يمثل لي أكبر خيبة في حياتي، لأن الشيء الوحيد الذي كنا نعتقد عليها الآمال انتهى. فكيف تراني أجيّب عن صورة خيبة الآمال هاته؟ وعن أي نموذج للإصلاح سنضيق، بالحديث عنه، وقت القارئ العربي الكريم – وهو «إصلاح» نال مباركة أمريكا وتصريحات مسؤوليها المدعّمة والمزكّية؟

* لكنّه كان بديلاً مفروضاً ووحيداً في سياق التحولات الكبرى التي عاشها المغرب. ويذهب الكثير إلى أنّ تجربة الإصلاح السياسي أفقذت البلاد من اضطرابات سياسية كانت ستعصف بمستقبلها السياسي كلّها؟

– هذا شأن المحلّين السياسيين. وكما تعلمون، أنا لست رجل سياسة. ولم أكن، والحمد لله، عنصراً ضمن هذا

وزير الثقافة في أكثر بلداننا هو السفير الأميركي أو الإنجليزي أو الفرنسي

البديل، ولم أساهم فيه، ولم أعترف به، ولن أتعامل معه!

* هل نفهم من كلامكم أنّ الحركات الوطنية والأحزاب التقدمية في المجتمعات العربية محكوم عليها بأن تعيش على الهامش السياسي، وإن هي

تجاسرت على تسيير الشأن العام فإنها تكون أنذاك قد تنكّرت لكل مبادئها وخانت ماضيها؟ أليس في ذلك مبالغة غير مبررة وتصوّر يناقض العمل السياسي الذي يهدف دوماً إلى امتلاك السلطة من أجل تنفيذ البرامج التي يؤمن بها كل حزب سياسي؟

– أنا لا أميّز في عالمنا العربي بين المعارضة والحكم. ولذلك، أرى أن هذا السؤال في حد ذاته لا أساس له. في رأيكم ما هو الفرق بين المعارضة والحكم في بلداننا العربية؟ فلنحترم أنفسنا، ولنسمّ الأشياء بأسمائها الحقيقية!

* لكنّ هذا لا يعني تجريد هذه الحركات الوطنية الطلائعية والتحررية من مجموعة قيم ومبادئ ناضلت من أجلها ووسمت خطابها السياسي بسمات ميّزته عن الخطابات السياسية النظامية السائدة في الوطن العربي؟

– ربما كانت هذه الحركات ذات أثر في التاريخ النضالي للشعوب العربية بمساهماتها الكبيرة في استقلال هذه البلدان، إضافة إلى نضالها من أجل إثبات قواعد الدولة العصرية وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن هل بإمكاننا في الوقت الراهن الحديث عن شرعية لهذه الحركات عند شعوبها؟ وهل ما تزال هذه الحركات التحررية تحظى بالمصداقية التاريخية ذاتها التي كانت تتمتع بها من قبل؟ أنا أتحدى أحزاب هذه الحركات أن تكسب، بدون تدخل النظام باليات التزوير المتطورة، ١٠٪ من أصوات الرأي العام. ولنقم باستقراء للرأي العام لنرى النتيجة المخيبة لآمالكم في هذه الحركات. ولنأخذ المغرب كنموذج ونتساءل: كيف تمّ عندنا الانتقال «الديمقراطي»؟ وهل استطاعت أحزاب الحركة الوطنية أن تفوز بقوة الرأي العام؟ وما رأيكم في من يحتلّ سدة تسيير الشأن العام، وفي حصيلته السياسية ١٠٪ من الأصوات لا غير؟ وهذه النسبة، رغم ضالتها، ليست خالصة لأنه يدخل ضمنها تزوير السلطة للتناج، ولفائدة هذه الأحزاب!

* تحدّثتم عن سيناريوهين، فماذا عن السيناريو الثالث؟

– السيناريو الثالث هو سيناريو التغيير الجذري أو المواجهة أو التحولات الكبرى والعميقة. وحتى الآن لا ندري

كيف نواجه القرن ٢١، بما ٦٠% من الأميين، و٧٠% من الأميين المتقنين؟!

كيف سيتم هذا التغيير وما هي درجة سرعته. منذ أيام حلّ يوم ٢٠ أغسطس، وهو اليوم الذي كانت قد وقعت فيه ثورة الشعب المغربي ضد الاستعمار الفرنسي سنة ١٩٥٣. وكانت هذه الثورة قد مثلت لحظةها

تغيراً جذرياً، سواء على مستوى وعي الشعب المغربي أو على مستوى وضعية الاستعمار الفرنسي. وهذا الاستعمار لم يتوقع قيام هذه الثورة بالسرعة التي تمت بها. ولم يختلف التاريخ كثيراً في الحاضر؛ فبإمكان التغيير الجذري أن يقع في أية لحظة. والشيء الوحيد الذي تمناه هو أن يكون ثمن هذا التغيير قليلاً. والشيء الأكيد هو أنه كلما تأخر هذا التغيير ازدادت التكلفة؛ ولنتذكر النموذج الجزائري والنموذج الكونغولي والنموذج الأندونيسي والنموذج الأفغاني.

أنا لا أتصور مستقبلاً للبلاد العربية إلا في إطار هذا السيناريو الثالث، لأن السيناريوهين السابقين لا يمكن تحقيقهما في ظلّ الوضعية العربية الراهنة. فلا يمكن أن نجلس ونخطّط لسيناريو الإصلاح في ظلّ حكم الفاشستية العربية الجديدة، المتولدة عن النظام العالمي الجديد، والمتحالفة مع أنظمة الاستعمار الجديد، والفاطحة أذرعها للعدو الصهيوني.

* الظاهر أنه لا يمكننا الحديث عن رؤية عربية جديدة لأزماتنا دون أن نحدد المهام الأساسية للمثقف العربي. فإذا كان القرن الجديد هو قرن المعرفة والبحث العلمي، فإن مهام المثقف ستكون مضاعفة.

- إذا كنت أستطيع أن ألخص دور المثقف في المجتمع، فإنني أقول إنه دور المثال. عندما كنت أسكن في مدينة الرباط كان يقيم إلى جوارنا العلامة مولاي العربي العلوي، وقد كنت أرى الناس يأتونه من كلّ حدبٍ وصوبٍ ليجالسوه، لا لأنه عالمٌ جليلٌ فحسب، وإنما لأنه كان يمثل أيضاً المثال الذي يُحتذى، كما كانت أعماله نموذجاً يُقتدى.

وقد تعلمت فيما بعد على يد مثقفين كبار أمثال أربيليو بيشيه رئيس نادي روما، وتعلمت على يد موسيقيين عظماء أمثال راقي شنكار ومنير بشير. هؤلاء جميعهم كانوا يمثلون لي صورة المثقف الحقيقية، لأنهم إلى جانب امتلاكهم للمعرفة كان سلوكهم اليومي نموذجاً ومثالاً.

إنّ الأساسيّ عند كل مثقف هو التواضع والمثال. وعندما أقول التواضع، فإنني لا أعني تواضع السلوك فحسب وإنما التواضع الفكري أيضاً. فعلى المثقف أن يكون متواضعاً أمام المعرفة والعلم وأن يتقرب إليهما يومياً

بالميلترات، ويدرك في كل لحظة أنّ ما أنجزه ليس إلا الجزء اليسير من المسؤولية الملقاة عليه. أما أن يكون مثلاً فمعناه أن يكون رمزاً للأخريين قبل أن يؤدي وظيفة التبليغ؛ فإذا كانت الوظيفة الأساسية لأيّ مثقف هي التبليغ، فإنه لن تكون ثمة مصداقية لهذا التبليغ إذا لم تتوفر فيه شروط المثال واحترام الآخرين له، لأنّ الناس قد يقبلون الغش والتدليس في كل شيء إلا في الفكر.

وعندما أركّز على هذه النقطة، فلأنّ التجربة جعلتني أصادف في حياتي العديد من المثقفين المافيات الذين تنعدم الثقة في مناصبهم. فإذا كان الشخص وزيراً للثقافة، فإنّ همّة طيلة حياته هو كيف يمكنه أن يبقى وزيراً للثقافة أطول مدّة ممكنة، ولهذا نجده يُعقد الأموال على تنظيم مهرجانات في المدن لأجل تدجين كلّ ما هو ثقافي، أو يُطلق مشروعاً لإنتاج الكتاب أو الأقلام!

* أرى أنّ المثقف العربي يتراجع عن دوره الطلائعي الانتقادي كلما تراجع المشروع التقدمي لحركات التحرر الوطنية عن أداء رسالته. لناخذ على سبيل المثال وضعية المثقف المغربي الذي كان في أغلب الحالات مندمجاً في حركة التحرير الوطني، معارضاً للسلطة، وبعد ذلك وجد نفسه في وضعية محرّجة: فهو عاطفياً وسياسياً ينتمي إلى الأحزاب المشكّلة للسلطة في البلاد اليوم، ولكنّ موقعه كمتقف انتقادي يفرض عليه الاستمرار في أداء دوره الذي يوجد على خط النقيض مع دور السلطة وأهدافها. وهذه الوضعية انعكست على اتحاد كتاب المغرب، الذي كان له دورٌ متميز في تاريخ بناء المشروع الثقافي الوطني التقدمي.

- هذا تحليلكم الخاص لتاريخ هذه المنظمة. وأنا شخصياً لا أوافقكم عليه.

* قد يكون لديكم تحليل آخر أعمق وأشمل. غير أنّ ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بدور هذه المنظمة التاريخي والثقافي.

- اتحاد كتاب المغرب منظمة للزبونية وللعلاقات الخاصة. فإذا استثنينا المرحلة التأسيسية التي قادها الدكتور المرحوم محمد عزيز الحبابي، والتي كانت تنطلق من الرغبة في العمل الثقافي الحقيقي، فإنّ المراحل التي تلتها جعلت الاتحاد حلبة للصراعات الحزبية وللعلاقات الزبونية.

* لقد تسيّس من قبيل فصائل أحزاب الحركة الوطنية لا من خارجها؟

- يمكنكم أن تسمّوا الأشياء بالأسماء التي ترضونها لها. لكنّ العجيب في هذه الأيام أنّ الكلّ صار ينتمي إلى حركة التحرير الوطنية... بمن فيهم بعض الذين حاربوا إلى جانب الجيش الفرنسي!

ما يهيم من كل هذا هو أنّ المثقف مطالب اليوم باستعادة دوره المفقود وقيادة مرحلة التغيير التي ستكون إحدى علامات تاريخ مجتمعاتنا العربية في العقود الأولى للقرن الحادي والعشرين. فالأساسي عندي هو: هل سندخل القرن الحادي والعشرين بمؤسسات تنتمي إلى نهاية القرن التاسع عشر؟ المثقف العربي مطالب بمواجهة أسئلة القرن الجديد بكل ما تطرحه من تحديات معرفية وتسارع في الاختراعات والاكتشافات. وهذه السرعة في المعرفة هي أكبر تحدٍ يواجه المثقف العربي. ولا يمكن أن يضطلع المثقف بهذه المهام داخل مؤسسات سياسية وثقافية تاكلت بنياتها وفقدت مصداقيتها. يجب البحث، إذن، عن بديل يناسب تحديات المرحلة الجديدة في إطار السيناريو الثالث الذي اقترحه سابقاً.

* أعتقد أنّ جزءاً من كلامكم يشير إلى واقع التعليم في العالم العربي. إذ لا يمكننا أن ننشد التغيير في ظلّ نظام تعليمي ينتمي إلى القرون الوسطى.

- أنا متفق معكم. فنحن ورثنا كل ما هو سيئ في الأنظمة التربوية في بقية العالم. وفي الوقت الذي تتقدم فيه أنظمتنا التعليمية، نجد الأنظمة التعليمية في الدول المتقدمة تسير بسرعة كبيرة. لنقف مرة أخرى عند النموذج المغربي، وهو نموذج يمكنه أن يطول التجارب التعليمية في العالم العربي. يقال هذه الأيام إنّ ثمة إصلاحاً جامعياً في المغرب، ولكنني شخصياً - ونتيجة لهذا «الإصلاح» - رفضت أن تطأ قدمي الجامعة المغربية، وأكتفي بأن يأتي الطلبة إلى مكتبي لتأطيرهم في أطروحاتهم الأكاديمية. لماذا؟ لأنّه عندما نعود إلى عمق هذا «الإصلاح» فسنجد أنّه ببساطة يستجيب لضغوطات صندوق النقد الدولي ولضغوطات بعض الأوساط لخلق نوع من النخبوية ومحاربة شعار «المعرفة للجميع». ليس هناك إصلاح جامعي، وإنّما هناك رغبة في تقليص عدد المتعلمين المغاربة، لأنّ من شأن توسيع قاعدة المتعلمين أن يؤثر في مصالح فئة اجتماعية تريد إبقاء الوضع على ما هو عليه، نظراً لاستفادتها من ظروفه الاقتصادية والاجتماعية. فما معنى أن نقوم بإصلاح جامعي ونأخذ من أجل تحقيقه نموذج الإصلاح الجامعي الفرنسي الذي كانت فرنسا قد قدّمته منذ أكثر من عشر سنوات وتراجعت عنه لكثرة سلبياته؟

إنّ ما أقدم عليه المسؤولون عن الجامعة المغربية يُعدّ عملاً إجرامياً في حقّ أجيال من الشباب، وذلك لعدة أسباب، أهمها: محاربة الكفاءة، وإدخال نوع من الإقطاع في التعليم الجامعي، وعرقلة مسيرة البحث العلمي. ففي الوقت الذي يزداد فيه عدد السكان وتتعاظم فيه حاجتنا إلى العلم والمعرفة والبحث الجامعي، تتفتق عبقرية مسؤولينا عن نموذج «إصلاحي» يقضي على كل رغبة في المعرفة والبحث الأكاديمي. وقد لا نستغرب ما يقع الآن مادام التعليم العالي

ليس هناك نموذج إصلاح مغربي، بل خيانة كبرى قامت بها نخبة سياسية في حق تاريخها

قصد آل إلى سلطة وزارة الداخلية، التي باتت تتحكم في مصير الجامعة وتقرّر مستقبلها نيابةً عن جهاز الأساتذة والطلبة والباحثين. وهذه علامة تخلف حقيقيّة في تاريخ تعليمنا كلّ.

* ما ميّز الحقبة الأخيرة من القرن العشرين في تاريخ المجتمعات العربية هو طابع التوتر والعنف. وقد كان أبرز عنوان للمرحلة هو العدوان على العراق. وقد سبق لكم في كتاب الحرب الحضارية الأولى أن وسمّم الحرب ضد العراق بأنّها بدايةً لحرب حضارية أولى ستمتدّ إلى نهاية القرن العشرين. فهل ستمتدّ بنا هذه الحرب إلى السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين؟ أم سيكون القرن المقبل زمن هذه الحرب التي بدأت كي لا تنتهي؟

- اختبار العراق لضربه لم يكن اختياراً عفويّاً. فقد اختيرت دولة عربية وصلت إلى درجة كبرى من المعرفة وإتقان التكنولوجيا، واعتُبرت خطراً في المنطقة - وخطراً بالخصوص على وجود إسرائيل -، والغرب لا يسمح بأن تُمسّ إسرائيل بأذى، لأنها هي الدرع الواقية لمصالحه في المنطقة والدركي الذي لا يغمض له جفن. ولنا أن نضيف أنّ العراق يتمتع بحضارة ممتدة في عمق التاريخ وعمرها يصل إلى ستة آلاف سنة... في مقابل حضارة أمريكا الشمالية التي لا تتجاوز مائتي سنة. فالخوف من العراق كان مبرراً، لأنه خوف من المد الحضاري الذي سيشكّل العراق كأساس حضاري للأمم العربية.

ومن جهة ثانية، كانت الحرب ضدّ العراق درساً لبقية العالم العربي ولكافة دول العالم الثالث، وإنذاراً لكل من أراد أن يطلّق بعيداً عن السرب الذي رسّم حدوده النظام العالمي الجديد.

إنّ حرب الخليج الثانية هي حرب عالمية بين الشمال والجنوب. والهدف منها تدمير أي قدرة للتقدم عند دول الجنوب، وحرمانها من التطور العلمي أو التكنولوجي أو الثقافي. فدول الشمال قليلة من حيث عدد سكانها، إذ لا تشكّل سوى ٢٠٪ من سكان الأرض، ولكنها تستغل أكثر من ٨٠٪ من خيرات العالم، في حين أنّ ٨٠٪ من سكان دول العالم الثالث لا تتصرف إلا في ٢٠٪ من هذه الخيرات؛ وقد نجد ٩٩٪ من هذه الـ ٢٠٪ نفسها في يد أشخاص يسخرهم الشمال لخدمة مصالحه أيضاً. وبينما نجد في مجال الإنفاق على التكنولوجيا والبحث العلمي أنّ دول الشمال تفوق ٩٠٪ من عائداتها، نجد دول الجنوب لا تتجاوز في نسبة هذا الانفاق ٥٪، أما التكنولوجيا فإنها لا تحصل إلا على ٢٪ منها فقط. هذا التفاوت يهدف الشمال إلى الحفاظ

ضرب العراق لأنه أراد امتلاك التكنولوجيا وعزم على رفع نسبة نفقاته من البحث العملي

عليه، لأنه يمكنه من ممارسة هيمنته على العالم الثالث - ومنه العالم العربي. ولهذا السبب ضرب العراق الذي أراد امتلاك التكنولوجيا وعزّم على رفع نسبة نفقاته على البحث العلمي. والهجوم على العراق واستمرار

حصاره بعد انتفاء كل «دواعيه» يؤكّدان أننا دخلنا عهداً ما بعد الاستعمار، وأهم أهدافه هو إلغاء كل القيم التي لا تناسب قيم الاستعمار. فمنذ ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ دخلنا حرباً حضارية ستستمر إلى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، والعالم الثالث سيكون مُجبراً على تقديم ما لا يقلّ عن ١٠ ملايين ضحية. والظاهر أنّ القوانين الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن، تخضع لقائد النظام العالمي الجديد، الذي يؤكّد في كل مناسبة أنّ لديه القدرة على الضغط على القوانين الدولية لصالح أهدافه ومصالحه الحيوية. وأحسن مثال على ذلك ما تصرّح به الولايات المتحدة من أنّ لديها القدرة على ضرب أهداف العراق الاستراتيجية دون إذن من مجلس الأمن الدولي؛ وهذا خرق لقانون دولي وخرق لميثاق الأمم المتحدة. ولأوّل مرّة، نجد في برلمان دولة عظمى قراراً حكومياً هدفه الإطاحة بنظام بلاد أخرى.

وقد أظهر لنا العدوان على العراق غياب التوازن بين الأقطاب في العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فلم يعد هناك أثر لدول عدم الانحياز، ولا لآية منظمة جهوية، سواء أكانت الجامعة العربية أم منظمة المؤتمر الإسلامي، بل بالعكس: صارت هذه المنظمات آله في يد الاستعمار الجديد. وسبق لي أن بيّنت أنّ النظام العالمي الجديد، الذي سيكتمل مع بداية القرن الحادي والعشرين، سيحرم أيّ دولة أو مجموعة اقتصادية، إذا قلّ حجم سكانها عن ١٥٠ مليون نسمة، من مستقبل يقوم على استقلالية القرار الاقتصادي وامتلاك التكنولوجيا، لأنّ التكنولوجيا والتطور العلمي يحتاجان إلى سوق لتصريف المنتجات التكنولوجية، وهذه السوق تحتاج إلى تكامل بشري لا يقلّ عن ١٥٠ مليون نسمة.

أعود إلى مشكلة العراق لأؤكد لكم بأنني لا أخاف على مستقبله. فالتاريخ برهن أنّه عندما يكون لشعب ما عمق حضاري، وأخذ إضافته إلى ذلك بأسباب البحث العلمي والخلق والإبداع، فإنّ باستطاعته أن يصمد في وجه المحن وتصارييف الدهر. وصمود الشعب العراقي هذا - وأنا هنا أتكلّم عن الشعب العراقي فقط - شيء نادر وجدنا له مثيلاً في القيتنام، وفي بعض الظروف الاستثنائية الأخرى في تاريخ الإنسانية.

غير أنّ المعضلة الجوهرية في مسألة العراق أنّ المجرمين الحقيقيين، الذين يقاتلون أبناءه يومياً ويحاصرون شعبه، ليسوا هم الأميركيان أو الإنجليز، وإنما هم الحكام العرب الذين سلّموا رقاب شعوبهم إلى الآخرين وسهّلوا عليهم ممارسة هواية الإبادة والتجويع وتعميق علامات التخلف في تاريخنا العربي. هؤلاء الحكام مسؤولون أمام التاريخ عن المجازر اليومية التي يتعرض لها أطفال العراق ونساؤه ومرضاه. ومن داخل هذه الرقعة الدامية من مساحات القمع العربي، يمكننا أن نحلّل واقع العراق ومعاناة شعبه، وانطلاقاً من نتائجها يمكننا أن نفهم الخطوات التي أدمت عليها السلطة الفلسطينية، والتي باتت عندي تحمل اسم «منظمة تصهين فلسطين»!

* ألا ترون أنه يمكننا أن نضمّ إلى عناصر تحليلنا لقضية العراق عنصراً آخر متمثلاً في السلوك السياسي والفكري للنظام العراقي، وهو نظام لا يمكننا أن نتغاضى عن أخطائه السياسية والعسكرية الفادحة، كحربه ضد إيران وهجومه المنافي للمشروعية الدولية على دولة الكويت؟ أليس من شأن هذه القرارات أن تدلنا على مدى ديكتاتورية نظام لا يبالي بالاختيارات الأولية لشعبه، كالتنمية والديموقراطية؟

- يمكنكم أن تستعملوا الأوصاف والعبارات التي ترونها صالحة لتوصيف نظام العراق. لكنّ الحكم الحقيقي على النظام العراقي هو حكم الشعب العراقي. ومسألة النظر في الوضع السياسي الداخلي للعراق هو شأن عراقي محض.

إنّ تحليلي حضاري وثقافي، ويؤكّد أنّه أياً كان شكل النظام في العراق، فإنّ الضربة كانت لا بدّ أن تُوجّه إليه. وإذا كان النظام العراقي نظاماً ديكتاتورياً فإنّ الأسئلة الأساسية التي يجب أن نطرحها هي: من الذي ساعده كي يصير نظاماً فاشستياً؟ من زوّده بالأسلحة المدّرة وتغاضى عن كل خروقاته في ميدان حقوق الإنسان؟ أليس الغرب هو الذي فعل كل هذا؟ ألم تكن أمريكا تعتبره حليفاً لها في المنطقة بعد شاه إيران؟ إذن، ما الذي حدث اليوم حتى استفاق الكلّ على كابوس «ديكتاتور اسمه صدام حسين»؟ ثم إذا عدنا إلى التاريخ المعاصر فسنجد أنّ الأنظمة الديكتاتورية والعسكرية في بقية أنحاء العالم الثالث هي من صنع الغرب. وإلا فَمَن الذي جاء بالديكتاتور بينوشيه الذي يريد الغرب اليوم محاكمته، في وقت كان من الواجب فيه محاكمة الذين ساندوه من حكام الغرب؟ ومن الذي دعم سوهارتو في أندونيسيا، وساند موبوتو في الزائير؟

أما إذا رأيتم من الصواب محاكمة النظام العراقي انطلاقاً من الأخطاء التي ارتكبتها، فدلوني على نظام عربي واحد لم يخطئ في حق شعبه. إنّ المنطق في التحليل السياسي يفرض علينا أن لا نحرف الكلام عن مواضعه، وأن لا نقبل وجه التاريخ،

وأن لا نبخس العراق حقَّه بفعل جرائم نظامه!.. ويجب أن نعي جميعاً أنّ هناك استراتيجية إعلامية غربية وأمريكية تهدف إلى استنزاف ما بقي من قوّة العراق الكامنة في صموده وأفنته وعزّته الحضارية. غير أنّني لا أريد أن يفهم من كلامي أنّي أدافع عن النظام العراقيّ. فمن حيث المبدأ أدين جميع أنظمتنا العربية الديكتاتورية والفاشستية من المحيط إلى الخليج، ولا أستثني منها النظام العراقيّ. ولكنّ ما أريد التأكيد عليه هو ضرورة أن نسمو عن هذا النوع من التحليل الطفوليّ لازمة العراق في وقت يعاني فيه شعبٌ بأكمله، وفي وقت استفحل فيه مركز الأنظمة العربية وخبثها الدفين ضد الشعوب العربية والقيم الإنسانية النبيلة. وإذا كان ثمة خطأ تاريخي ارتكبه النظام العراقيّ، فإنّ هذا الخطأ لن يكون سوى حربه ضد إيران، وهي حربٌ خسرتها فيها جميعاً مليونٌ مسلم. هذا في تقديري هو الخطأ الجسيم للنظام العراقيّ، وهو الذي جلب عليه المشاكل فيما بعد.

* باعتبارك منشغلاً بعلم المستقبلات، ما هو رأيك بمستقبل العراق في ظلّ الشروط الجديدة التي تربطه بقائد النظام العالميّ الجديد وبحّماته من أنظمتنا العربية؟ وكيف ترون حلاً للأزمة العراقية؟

- يجب أن نؤكّد دائماً بأنّه لا توجد ثمة أزمة عراقية، وإنّما هناك ظلم للشعب العراقيّ. ومن هنا فإننا جميعاً مدعوون إلى النضال من أجل رفع هذا الظلم وحثّ الظالمين على التراجع عن ظلمهم.

وأما كيف يمكن للعراق أن يعوّض هذا الظلم، فإنّ الأمر يتطلب سنوات. ولكنّ علينا ألا نخاف على مستقبله؛ فهو قد جرّب المحنّ وذاق كلّ أصناف العذابات، فكان أن حنّكته التجارب وقوّته الأعاصير، فجعلته يدرك قيمة الأشياء والمواقف والقيم والحريات. وهذا ثمن أدّاه شعبٌ بأكمله وبدون استثناء. أما الذين أخاف عليهم حقاً، فهُم الحكّام العرب الذين شاركوا في حبك سيناريوهات الظلم ضد شعب العراق.

لقد بدا واضحاً من خلال الاستمرار في حصار الشعب العراقيّ وإبادته أنّ الهدف هو ضرب القدرة البشرية للعراق، بعد أن تأكّد للجميع أن القوّة العسكرية للعراق قد شلت. لكنّ هذه القوّة يمكن إعادة بنائها مادامت هناك عقول وإرادات. وهذه العقول والإرادات هي المستهدفة في حرب الاستنزاف التي تشنّها أمريكا وبريطانيا و«إسرائيل» بدعمٍ ماديّ ومعنويّ من بعض الأنظمة العربية. لكنّ ليعلم هؤلاء أنّ قتل العلماء العراقيين أو ترحيلهم لن يحلّ المشكلة، لأنّ العراق قادر على إنجاب علماء آخرين. وهذا الاستعمار الحضاريّ الجديد، أو ما بعد الاستعمار، ذو حدود لا تتجاوز أربعين أو خمسين سنة. وبالنسبة إلى الذين يدّرسون التاريخ

السلطة الفلسطينية غير موجودة كي نناقش «مبادراتها»، ومنظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة تصهين فلسطين

والمستقبلات تبدو هذه المدّة الزمنية قصيرة. وقد كان أستاذي بيير دو جوقتييل، وهو مؤسس علم المستقبلات في فرنسا، يقول لي إنّ الفرق بين المستقبلّي الفاشل والمستقبلّي الناجح هو أنّ الأوّل يفكر في المدى الزمنيّ

الذي يناسب حياته، وأما الناجح فيفكر في المدى البعيد الذي يتجاوز عمره بسنين عديدة. وبالنسبة اليّ فالأهم هو هل سيستمر الاستعمار الحضاريّ؟ وهل سنظلّ، نحن العرب، نتقبّل الاستسلام الذي تعودتُ أعيُننا على رؤيته، وقد رأيناه بالأمس في شخص عرفات أمام باراك؟ أعتقد أننا نعيش على حدود فترة تاريخية جديدة، وللعراق دورٌ تاريخيٌّ في هذا الانتقال من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى. فيكفيه أنه أوضح لنا كثيراً من الأشياء التي عشناها ورأيناها جلياً اليوم، وكنا سنحتاج من أجل ذلك إلى أكثر من عشرين سنة.

* لكنّها تبلورتُ بشكل سلبيّ، وكنا نأمل في تحوّل إيجابيٍّ وهادئٍ من مرحلة إلى أخرى. ألا ترون أنّ التحوّل الذي حصل لم يكن في صالح الأمة العربية؟

- أنا أعتبر هذا التحوّل إيجابياً، ولصالح الأمة العربية!.. ألا يكفي أننا تأكّدنا من عدم مصداقية أنظمتنا العربية وعدم تمثيلها لإرادات شعوبها وأحلامها؟ لقد توضّح لنا بعدُ العدوان على العراق مقدار الظلم الذي تعانيه الشعوب العربية بفعل إقطاعية أنظمتها وديكتاتوريتها. فقد سقطت كلّ الشعارات المزيفة، وباتت أنظمتنا العربية معرّاة أمام المواطن، وباتت خيانتها لحلم شعوبها عنواناً مرحلة تاريخية بكاملها. وهذا شيء إيجابيٌّ بالنسبة إلى تاريخ الأمة العربية المعاصرة، وإنّ كان سلبياً بالنسبة إلى العراق الذي فقد أكثر من مليون شهيد ويعاني شعبه الجوع وال فقرَ والمرضَ والموتَ البطيء. لقد كانت قضية العراق فرصة تاريخية لنعرف من نحن، ومن هم حكّامنا، في مدّة زمنية قياسية؛ وهذه من المعجزات!

* فلننقل الآن إلى الحديث عن اتفاقيات الصلح الفلسطينيّ - الإسرائيليّ...

- (مقاطعاً بقوة) هل سمعتموني يوماً أتكلّم عن هذه الخيانة الكبرى؟

* أنتم عالم مستقبلات، ومن المفروض أن تتجمع لديكم المعطيات وأن تُبدوا حيالها آراءكم وتنبؤاتكم. ومسلسل السلام يفرض نفسه على الجميع، سواء الذين يروّجون له أو الذين يعارضونه.

– أنتم بحديثكم هذا تعطون لاتفاقات الاستسلام العربيّ شرعيةً تاريخيةً. وأنا أرى أنّ الحديث عن هذه الاتفاقيات، حتى بالرفض والنقد، هو ترويضٌ لها ومحاولَةٌ إثباتِ فكرتها في عقول المواطنين العرب! إننا

لا نحتاج إلى التناوب بين الأحزاب السياسية فحسب، بل إلى التناوب بين الأجيال أيضاً

بحديثنا عن مبادرات السلطة الفلسطينية الاستسلامية نعطيها المصادقية، وهذا ما لا نبيغ، بل هي لا تستحقه أصلاً. فالسلطة الفلسطينية في رأيي غير موجودة حتى أناقش مبادرات واتفاقاتٍ تقوم بتوقيعها. أنا من الجيل الذي عاش منذ البدء قضية فلسطين وأدرك تفاصيلها. خمسين عاماً وأنا أحمل في داخلي قضية فلسطين كما يحملها كلُّ عربيٍّ. والقضية الفلسطينية عندي نوعان: قضية تهمّ الفلسطينيين وهم أحرار فيها ولا دخل لنا في تفاصيلها، وقضية مصيرية بالنسبة إلى العالمين العربيّ والإسلاميّ. وباعتباري عربيّاً ومسلماً، أرى أنّ مصيري مرتبط بما ستؤول إليه الأوضاع في فلسطين. ومادامت فلسطين – بعاصمتها مدينة القدس – كلّها محتلةٌ فأنا هنا، في المغرب الأقصى، أعتبر نفسي محتلاً فكرياً وشعورياً ودينيّاً.

* هناك من المهتمين بالصراع العربيّ – الإسرائيليّ من يذهب إلى أنّ واي پلانتيشن يُعتبر إيداناً بوأد الحلم الإسرائيليّ، من منطلق أنّ الصهيونية قامت على أساس استعادة أرض الميعاد من النبل إلى الفرات، ولمّا لم يتحقق لها هذا الحلم فإنّ ذلك يُعدّ انتصاراً لنا، لأنها اكتفت بـ ٨٠٪ من الأراضي الفلسطينية!

– هذه لعبة صهيونية مكررة واستراتيجية سياسية فيها الكثير من المناورة. اتركني الآن أسلبُ كلّ ما لديك، وبُعدها قد نتفق على إرجاع ٥٪ أو ٨٪ ليك، فهل أكون قد خسرتُ شيئاً؟ ومن هو المنتصر الحقيقي؟ قد يكون ما أشرتُم إليه كلاماً تبريراً للذين يناصرون «مسلسل السلام» ويَعقدون عليه الآمال. وهذا كلام فيه الكثير من العزاء، لكنه عزاءٌ للذات في خيبتها، لا عزاءٌ لإسرائيل في تنازلها عن شعارها الكبير. وما يسعدني، في كل هذه اللعبة، هو انكشاف أمر قادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ فقد أظهرت أنهم ليسوا في مستوى الانتفاضة الفلسطينية ولا في مستوى نضال الشعب الفلسطينيّ المناضل الحرّ.

* يهمني أن أتطرق معكم إلى قضية الجزائر. فقد عُرفتُم منذ عهد المقاومة ضد الاستعمار الفرنسيّ بتقاربكم الودّي والحميميّ مع القادة الجزائريين: أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والحسين آيت أحمد ومحمد اليزيد

وغيرهم كثير، إضافةً إلى ارتباطكم بعواطف نبيلة مع الشعب الجزائريّ. أين ترون الداء المستعصي على الاستشفاء في الجزائر؟

– كنتُ وما أزال أعتبر نفسي مناضلاً جزائريّاً. وكنتُ قد اشتغلتُ بمكتب الجزائر في الأمم المتحدة مع محمد اليزيد والحسين آيت أحمد وعبد القادر الشندلي، إذ كان النضالُ الجزائريّ نضالاً مغريباً. فعندما يتكلّم مثلي عن الأزمة الجزائرية، فلا بدّ أن يكون متأثراً بما يجري في بلدٍ يعتبره وجدانياً بلده، قبل أن يكون محللاً موضوعياً ومجرداً.

قبل أن تقع مشكلة الجزائر، وبعد الهجوم الأمريكيّ على العراق، كنتُ قد صرّحتُ بأنّ خوفي مستقبلاً هو على السودان وفلسطين وليبيا والجزائر. وهذه الدول كلّها عرفتُ بعد ١٩٩١ مشاكلَ عديدةً. والجزائر هي الدولة العربية الوحيدة، بل الدولة الوحيدة من بين دول العالم الثالث، التي جرّت فيها انتخابات ديموقراطية ونزيهة، وكانت على أبواب الدخول في تجربة ديموقراطية نابعة من القيم الجزائرية العربية والإسلامية. وهذه الطريقة المتقدّمة في بلورة المشروع الديموقراطيّ الوطنيّ للجزائر لم تكن لترضي القوى الاستعمارية، وخصوصاً فرنسا التي تربطها مصالحٌ حيويةٌ بالجزائر. وفي هذا الصدد يجب ألا ننسى أنّه مباشرةً بعد الانتخابات البلدية في حزيران ١٩٩٠ كانت قد حصلتُ في الجزائر تطوّراتٌ هامّة: فقد وافق البرلمانُ الجزائريّ على قانون التعريب يوم ٢٨ كانون الأول ١٩٩٠. وهذا القرار كان قد خُلف أصداءً واسعةً، خصوصاً في الصحافة الفرنسية: فقد نشرتُ صحيفة لوموند الفرنسية يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٩٠، أي بعد يوم واحد، مقالة افتتاحية تحلّل مخاطر التعريب في الجزائر، كما شنتُ إذاعة «فرانس انترناسيونال» وإذاعة «ميدي ١» من طنجة حملةً ضد هذا القانون؛ فالتعريب يعني عند فرنسا الشيء الكثير، لأنّ الجزائر هي البلاد الثالثة فيما يسمّى بالعالم الفرنكفونيّ بعد فرنسا وكبكي.

إضافةً إلى هذا العامل هناك عامل آخر يتجلّى في تدخل الجيش الجزائريّ في الشأن العام للبلاد. وقد يصعب على المرء أن يعرف التفرعات الداخلية في هذا الجيش، والمسؤوليات التي يضطلع بها. وأعتقد أنّ أزمة الجزائر يمكن معرفة خيوطها الأولى إذا استطعنا أن نفهم تركيبة الجيش الجزائريّ. ومجمل القول إنه من الصعب فهم ما يجري في الجزائر. ونتمنى أن تنتهي هذه الأزمة، فالهجمية التي تواجه الشعب الجزائريّ ليست صفةً من حضارته. ولكنني مع ذلك مطمئنٌ إلى مستقبل الجزائر؛ فبعد العراق ستكون الجزائر مستفيدةً من الذي حصل لها اليوم لأنّ معاناتها وألمها سيعلمانها كيف تصنع مستقبلها.

* قد لا نختلف معكم كثيراً في تحليل الأزمة الجزائرية، غير أنّ هناك عنصراً ملحاً متمثلاً في مبدإ

الانتقال الديمقراطي، الذي بدا أنه كان انتقالاً عسيراً لم تهضمه مؤسسه الحكم في الجزائر ذات التوجه السياسي الأحادي، ولم تكن، بعد، مستعدة لقبول الدخول في مسلسل التناوب السياسي ولقبول نتائج انتخابات نزيهة وديموقراطية. وهذه العناصر تقودني إلى طرح الصيغة المقترحة للانتقال الديمقراطي في دول العالم الثالث، وأعني الصيغة التي تعتمد التدرج الديمقراطي.

- لا أحد ينكر أن مفتاح الأزمة الجزائرية كامن في موقف المؤسسة العسكرية من تطور الأمور. أما في قضية الديمقراطية فقولوا لي من هو الذي يجب أن يرعى زمن ولادة الديمقراطية في الجزائر؟ ومن هو الأستاذ الذي سيعطي الدروس في الديمقراطية للشعب الجزائري؟ فالقول إن الشعب الجزائري لم يصل بعد إلى مستوى مباشرة الديمقراطية نسخة طبق الأصل لكلام الاستعمار الذي برر به وجوده ورغبته في الاستمرار في احتلال الجزائر. إن ما هو أساسي في معركة الديمقراطية في وطننا العربي هو أن نفهم هذه الكلمة انطلاقاً من خصوصياتنا وحاجاتنا الذاتية، فلا يمكن أن ننتظر الغرب ليعلمنا ما هي الديمقراطية، ولسنا في حاجة إلى من يأتي في كل لحظة ليلقنا ما قاله فولتير في الحرية.

ويجب أن أضيف إلى ذلك عاملاً آخر، وأراه السبب الرئيسي في تعطيل المسيرة الديمقراطية في الوطن العربي، ويتمثل في غياب النخبة السياسية الفاعلة والقادرة على تطوير الأوضاع في الوطن العربي. فما نملكه الآن لا يعدو أن يكون نخبة سياسية تقليدية هرمة لعبت دوراً في فترة المقاومة والتحرير، لكنها لم تستوعب جيداً أن مهمتها قد انتهت، وأن عليها أن تتخلى عن دور القيادة السياسية لصالح جيل شاب قادر على تسيير الشأن العام. انظروا معي إلى معدل السن عند السياسيين والحكام في منطقة المغرب العربي مثلاً؛ فهذه بلدان معدل الأعمار فيها أقل من ٢٨ سنة ولكن يحكمها شيوخ تجاوزهم الزمن. ليس التناوب بين الأحزاب السياسية هو ما نحتاج إليه فحسب، وإنما كذلك التناوب بين الأجيال؛ فلا يمكن لجيل شاخ أن يقرر ويخطط لمستقبل جيل جديد.

* لقد كانت لكم تجربة طويلة ومهمة في منظمة اليونسكو، ولا بد أنها مكنتكم من الوقوف على العديد من تجارب الحوار الحضاري والثقافي بين الشمال والجنوب. فهل تتصورون أساساً لقيام حوار حضاري وثقافي بين الشعوب في ظل أوضاع الهيمنة الشمالية على باقي بلدان العالم؟

- عشت ثلاثين سنة وسط حضارات وثقافات متنوعة، وتعرفت عليها في أماكنها ومؤسساتها الثقافية والعلمية

الشمال يستغل نتائج ثورة الاتصالات لفرض إرادته وقيمه على الجنوب بدلاً من خدمة التواصل معه

والجامعية... إضافة إلى أنني كنت قد تقلدت لمدة طويلة مسؤوليات النشاط الثقافي في العالم في اليونسكو. ومن وحي المسيرة الطويلة استطعت أن أتوصل أخيراً إلى نتيجة أساسية وهي أنه بالقدر الذي يتقرب فيه

الجنوب لفهم الشمال ويرغب في الاطلاع على ثقافته وحضارته، لم نسجل رغبة صريحة من الشمال في التقرب من الجنوب. فالشمال لا يهتم سوى فرض قيمه وأرائه. وفي اعتقاد هذا الشمال أن الجنوب الضعيف والفقير ليس من حقه أن يعكس قيمه وثقافته وحضارته، بل هو دوماً في حاجة إلى الشمال إن هو أراد الاستمرار في الحياة. وهذا اللاتواصل الثقافي هو نتيجة حتمية للتفوق الشمالي؛ فنسبة أهل الشمال ٢٠٪ من سكان العالم (وستكون نسبتهم بعد عشرين سنة في حدود ١٥٪) ولكنهم يسيطرون على ٨٠٪ من الموارد الطبيعية ومن الإمكانيات الاقتصادية للعالم.

أعود إلى تجربتي في اليونسكو لأشير إلى أنني أحسست طيلة عملي بها أن إنسان الجنوب الذي يؤمن بقيمه لا تقدم له إمكانية داخل المنظمات الثقافية الدولية. ولهذا تركت اليونسكو منذ سنة ١٩٧٦، وبعدها تركت منظمات ثقافية وعلمية دولية أخرى: ففي سنة ١٩٨٨ تركت نادي روما، كما تركت حركة بوكواش التي أسسها أينشتاين وبيتراند راسل، كما تركت «معهد العالم العربي» في باريس.

إن المشكلة قائمة في اللاتكافؤ واللاتواصل بين أهل الشمال وأهل الجنوب. وحتى إذا أراد الشمال التعرف علينا فهو يكتفي بالجانب الفولكلوري والعجائبي الذي ترسخ لديه من خلال الرؤية التي يروج لها الإعلام الغربي. وقد سبق لي أن قلت منذ السبعينيات إن المستقبل لكل من الشمال والجنوب قائم في التواصل الثقافي، لأن تعنت الغرب وممارسته للحرب الحضارية التي بدأها ضد الجنوب سيقوده إلى نهايته الحضارية. إن الغرب يكتفي اليوم باستغلال نتائج ثورة الاتصالات والمعلومات لفرض إرادته وقيمه على الجنوب، بدلاً من أن يوظفها لخدمة التواصل مع الحضارات الأخرى... علماً أن الاستمرار في الوجود التاريخي والحضاري لا يقوم إلا على مبدأ التعدد؛ فالشمال لا يمكنه أن يستمر في الحياة بتحقيق تواصل بالآلات والبضائع والكلام السياسي الفارغ، وإنما يجب أن ينخرط في مشروع تواصل ثقافي وحضاري مبني على احترام القيم الإنسانية وعلى مبدأ التعدد الحضاري والثقافي.

الدار البيضاء